متكثرة كل واحدة منها مسبوقة بقصد جزئي بتصور جزئي
ولا شك ايضا ان افادة الوجود لتلك الحركات المتكثرة لا يتصور
الا ممن له العلم الشامل والقدرة الكاملة وهو الله القوي العزيز
(قوله ينبغي ان يجعل هذا المصدر الخ) الحق ان لفظ عملكم
حقيقة لغوية او عرفية في الحاصل بالمصدر كالضرب ونحوه
بل الواقع ان هذه الالفاظ اذا اطلقت لا يتبادر منها الا هو
فلا حاجة الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ثم ان الاضافة
قد تفيد العموم كقولهم اتفق اهل الحق كما ان الموصول قد يفيده
نحو الذي ياتيني فله درهم فلا فرق بينهما في انهما قد يفيدان *اصله ياتني*
العموم وانما جعل الافادة في الموصول بطريق الوضع وفي الاضافة
بطريق الحذف فتحكم محض بل الحق ان كل واحد منهما يفيد الاستغراق
بطريق الوضع على ما علم في الاصول (قوله ولا فالعموم الخ)
اي ولا تحمل الاضافة على الاستغراق فلا يثبت ان يكون حكم
السر بالنسبة الى البحار مخلوقا له تعالى فانه وان كان عموما
لكن لم يثبت ان جميع المعمولات مخلوقة له تعالى وقوله فلا يتم
المقصود وهو انه تعالى خالق لجميع المعمولات من الآية الزاما
على المعتزلة القائلين بان افعال العباد الحاصلة بطريق التوليد
مخلوقة

مخلوقة للعباد واحد وهو الحاصل بالمصدر (قوله ورود
الآية السابقة) عطف على قوله كون الخلق والمراد بالآية السابقة
هي قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق اي يمنعه ورود
هذه الآية في مقام كون الخلق مناطا لاستحقاق العبادة
(قوله باعتبار المحلية) اي لا باعتبار الفاعلية حتى يشترط فيه
التاثير ولا يجامع الاستقلال (قوله فلا يسئل عن لميتها)
فلا يصح ان يقال لم اثاب عقيب افعال مخصوصة وعاقب
عقيب افعال مخصوصة ولم لم يفعلها ابتداء ولم يعكس فيهما
كما لا يصح ان يقال لم خلق الاحراق عقيب مساس النار (قوله على
ان يقول له كن) متعلق بقوله تجري (قوله فهي من الصفات
الذاتية) ولكن ان يقال المراد بالارادة الازلية القصد الازلي
المتعلق بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال فيكون من الصفات
الاضافية لا الحقيقية ويؤيد هذا الاحتمال ان العضد يجعل بعض
الحكم وفي شرح المواقف وظاهر ان القصد الازلي بمنزلة حكم
من الاحكام بخلاف صفة الارادة على ما لا يخفى (قوله يؤدي
الى التكرار) اي زيادة تمهد اصل الحاصل بعقولنا وما يليه (قوله
مما لا شبهة في صحته) لا نزاع في صحة ذلك لكنه لا يفيد

Copyright © King Saud University